تعليق الاحتجاجات في الناصرية مقابل إيقاف ملاحقة الناشطين

تحذير أوروبي: دول أجنبية تستخدم العراق ساحة حرب بالوكالة

بغداد– "وكالات": في تحذيرات جديدة حول خطورة الوضع، أكد سفير الاتحاد الأوروبي في بغداد، مارتن هوت، أمس، أن هناك قوى أجنبية تستخدم العراق كساحة قتال بالوكالة لتنفيذ أجنداتها الإقليمية، مما يزيد من عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي.

وأضاف المسؤول الأوروبي الرفيع أنه على الجميع أن يدرك أن عراقا ضعيفا وغير مستقر لا يملك إلا أن ينتهي به الأمر كدولة فاشلة، مع تداعيات كارثية في المنطقة وخارجها، بحسب تعبيره.

كما شدد على أنه من مصلحة الجميع أن يسهم في قيام دولة عراقية مزدهرة ومستقرة وقوية وذات سيادة كشرط أساس لاستقرار المنطقة، مؤكداً أن بعثة الاتحاد تبذل أقصى جهودها من أجل شطب العراق من قائمة الدول عالية المخاطر.

يشار إلى أن الحكومة العراقية مازالت تعلن تمسكها بمسعاها لضبط الأمن في البلاد وحصر السلاح المتفلت، وذلك على وقع التوترات الحاصلة في المنطقة، لاسيما بين إيران والولايات المتحدة.

وقبل أيام أكدت وزارة الخارجية العراقية، أن "السلاح المتفلت مدان ومرفوض من كل القوى العراقية"، مشددة على أن العمليات مستمرة وبوتيرة متصاعدة لمصادرة جميع الأسلحة المخالفة.

يذكر أن الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي، كان أكدت خلال الأيام الماضية عزمها المضي قدما في حصر السلاح المتفلت وحماية البعثات الأجنبية، لاسيما بعد الهجوم الصاروخي الذي استهدف الشهر الماضي محيط السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء.

كما أثارت تحركات الحكومة وتصريحات رئيس وزراء العراق استياء عدد من الفصائل الموالية لإيران، التي ردت مهددة ومتوعدة.

وغالباً ما تشهد العاصمة العراقية عمليات إطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه المنطقة الخضراء، ما يحرج الحكومة ويظهرها بمظهر العاجز عن السيطرة على الأمن وتفلت تلك الفصائل الموالية لإيران، في حين تتهم واشنطن مسلحين مدعومين من إيران بشن تلك الهجمات الصاروخية من حين لآخر على المنشآت الأميركية.

من جانب آخر وبعد يوم من المواجهات العنيفة بين المتظاهرين وعناصر الأمن العراقية، خلفت وراءها قتيلاً وأكثر من 100 إصابة بين صفوف الطرفين، عاد الهدوء النسبي إلى مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار الجنوبية، أمس الاثنين.

وفي خطوة للتهدئة، أعلن المحتجون إيقاف التصعيد، بعد قيام السلطات المحلية بإطلاق سراح المتظاهرين الذي اعتقلوا على خلفية المظاهرات الأخيرة، لكنها اشترطت لاستمرار ذلك أن "لا يتم اعتقال أي متظاهر سلمي آخر".

وقال محتجو ساحة الحبوبي، وسط الناصرية، في بيان: "في الآونة الأخيرة وبعد تعليق الاعتصام والاستمرار بالاحتجاج السلمي المشروع، قامت القوات الأمنية بحملات اعتقالات تعسفية للمتظاهرين السلميين، واستهدفت منازلهم، رغم تعهد خلية الأزمة المشكلة من رئاسة الحكومة بجعل المدينة مستقرة".

كما أكد البيان، أن خلية أزمة الناصرية التي رأسها في وقت سابق مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، بتكليف من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي "زادت النار حطباً، فكانت ضد شعبها وعوناً للفاسدين، وما حصل مؤخرا من حملات اعتقالات تعسفية دفعنا للقيام بالتصعيد المناطقي للضغط لأجل إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء وإيقاف استهداف المتظاهرين السلميين".

وتابع: "بعد إطلاق سراح المعتقلين، سيتم إيقاف التصعيد وعودة الهدوء، بشرط ألا يتم اعتقال أو استهداف أي متظاهر سلمي، وإذا حصل عكس ذلك، فإننا على أتم الجهوزية والاستعداد للتصعيد بقوة أكبر لم تشهدها الحكومة من قبل".

من جانبها، دعت مفوضية حقوق الإنسان في ذي قار، أمس، رئيس الوزراء إلى "تولي الملف الأمني في المحافظة واتخاذ الإجراءات العاجلة لبسط الأمن في ذي قار".

ونقلت وسائل إعلام محلية عن مدير مكتب المفوضية في ذي قار، داخل عبد الحسين، قوله: "يجب أن تفعّل قرارات مجلس الوزراء بخصوص محافظة ذي قار، إضافة إلى ضرورة أن يكون هناك جهد دولي في المحافظة". وأضاف أن "خروج المظاهرات عن سلميتها وتبادل إطلاق النار يؤشر لدينا مؤشرات سلبية على مفاهيم مبادئ حقوق الإنسان المشروعة التي أقرها الدستور، وضرورة التعامل بصدر واسع مع مطالب المتظاهرين".

يذكر أن العراق يعيش على صفيح ساخن هذه الأيام، مع استمرار عمليات ملاحقة واغتيال الناشطين، فقد نجا المحامي حيدر جابر العبودي من محاولة اغتيال تعرض لها على يد مجهولين في قضاء الشرطة، شمال المحافظة، بعد أقل من أسبوع من محاولة مماثلة في نفس القضاء، أودت بحياة رئيس غرفة المحامين علي الحمامي داخل منزله.

يشار إلى أن ذي قار تعد من أبرز المحافظات التي شهدت احتجاجات متواصلة منذ أكثر من عام، فيما شهدت ساحة الحبوبي، سقوط مئات القتلى والجرحى بالرصاص والقنابل الدخانية خلال الفترة الماضية.

وعلى الرغم من وعود الحكومة بملاحقة المتورطين في عمليات الاغتيال والقتل هذه التي طالت عشرات الناشطين منذ انطلاق الحراك في أكتوبر 2019 أو ما يعرف بـ"ثورة تشرين"، إلا أن أحداً لم يتم توقيفه حتى الآن.

وفي 25 ديسمبر الماضي، تظاهر آلاف في الناصرية، للتنديد "بعدم تطبيق الحكومة لوعودها بالإصلاح"، وإظهار عزمهم على مواصلة الاحتجاج ورفض إزالة خيمهم من ساحة الحبوبي.

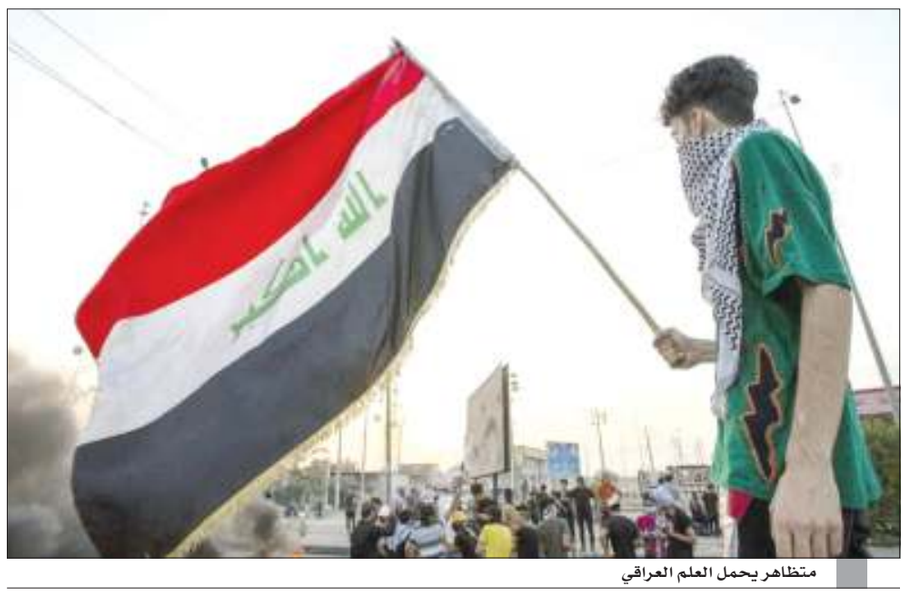
متظاهر يحمل العلم العراقي

جانب من الاحتجاجات والمواجهات التي شهدتها مدينة الناصرية في جنوب العراق

تشكل خطوة مهمة في التئام المسار الاقتصادي بين الفرقاء الليبيين

توحيد ميزانية ليبيا.. اتفاق بين حكومتي طرابلس وطبرق

طرابلس– "وكالات": مع تضافر الجهود الدولية من أجل التوصل إلى حل للأزمة الليبية التي أغرقت البلاد في سنوات مريرة من الحرب، وسعي البعثة الأممية إلى عقد اللقاءات بين الأطراف المتخاصمين من أجل توحيد مؤسسات البلاد، عقد وفد من حكومة الوفاق اجتماعاً مع الحكومة المؤقتة في البريقة انتهى بالاتفاق على تشكيل لجنة تحت مسمى اللجنة المالية الموحدة، ستكون مهمتها إقرار ميزانية 2021.

أفاد شاهد عيان بأن اجتماعا عقد ظهر أمس في مدينة البريقة النفطية، جمع وزيري المالية بالحكومتين شرقا وغربا، مع محافظ المصرف المركزي في بنغازي وممثل عن البنك المركزي في طرابلس وممثل عن وزارة التخطيط وعدد من المسؤولين في الحكومتين لمناقشة سبل توحيد الميزانية العامة للدولة.

يأتي هذا اللقاء، ليشكل أول اجتماع بين الحكومتين منذ ست سنوات، سعياً إلى تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليه مع البعثة الأممية إلى ليبيا، ومجموعة العمل الاقتصادية الخاصة في الأمم المتحدة.

يشار إلى أن توحيد ميزانية الدولة يشكل خطوة مهمة في توحيد المسار الاقتصادي بين الفرقاء الليبيين، ويأمل المواطن الليبي أن يرى انعكاساتها قريباً على وضعه المعيشي والاقتصادي المتردي.

وخلال الأشهر الماضية سجلت الأزمة الليبية عدة انفراجات وإن بسيطة.

فقد توافق الفرقاء الليبيون في ملتقى الحوار السياسي الذي انعقدت أولى جولاته في تونس في التاسع من نوفمبر الماضي، على إجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021.

جاء ذلك بعد اتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين الأساسيين اللذين يتنازعان في البلاد: القوات الموالية لحكومة الوفاق التي تتخذ من طرابلس مقرا، والجيش الليبي شرقا.

والأسبوع الماضي وفي نفس سياق الحلحة، تم تبادل للأسرى على دفعتين، في خطوة ترتدي أهمية كبيرة أيضا في تضميد جراح الخلاف، في بلاد غرق منذ سنوات في الفوضى.

المصرف المركزي الليبي طرابلس

الفلسطينيون بانتظار صدور مرسوم الانتخابات خلال أيام

من لقاء الرئيس محمود عباس مع رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر

رام الله –»وكالات»: قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية إن حكومته تنتظر وتتطلع إلى إصدار الرئيس محمود عباس مرسوم تحديد موعد عقد الانتخابات قبل أن تباشر «التجهيزات اللازمة لإنجاح العملية الديمقراطية»، مضيفا في مستهل جلسة الحكومة، أمس الأول: «سعداء بالأجواء الإيجابية المحيطة، ونريد لها أن تكون بوابة لتجديد حياتنا الديمقراطية، وأن تؤسس الانتخابات لمرحلة جديدة».

وطالب أشتية العالم؛ بما في ذلك الأمم المتحدة وأوروبا، بالضغط على إسرائيل للسماح «لأهلنا في مدينة القدس للمشاركة ترشيحاً وانتخاباً؛ لأن هذا حق لهم من جهة، ومنصوص عليه في الاتفاقيات من جهة أخرى».

ويعدّ إجراء الانتخابات في القدس أحد التحديات المعقدة، والذي يجب على السلطة الفلسطينية معالجته في ظل رفض إسرائيل، في السابق، طلبات فلسطينية من أجل السماح لأهل القدس بالمشاركة في الانتخابات، وهو الشرط الذي رفضت السلطة وحتى حركة «حماس»، التخلي عنه، مما أحبط إجراء الانتخابات مرات عدة، إلى جانب أسباب وخلافات أخرى.

ويتطلع الفلسطينيون، للمرة الأولى منذ نحو 15 عاماً، لإجراء الانتخابات العامة، في ظل اتفاق واضح بين حركتي «فتح» و«حماس» مرجعيته دول عربية، لكن أيضاً مع كثير من التشكك بسبب اتفاقات سابقة لم ترَ النور.

ومن المفترض أن يصدر عباس مرسوم الانتخابات في موعد أقصاه 20 يناير الحالي، بحسب اتفاق جرى بينه وبين رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر قبل يومين. وإصدار المرسوم سيعطي الأمر جدية كبيرة ويجعله أقرب للواقع، لأنه لم يصدر في كل المرات السابقة التي فشلت فيها الاتفاقات. وكان عباس في مؤشر على جدية التوجهات هذه المرة، قد استقبل ناصر في مكتبه، وبحث معه مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني.

وقدم ناصر مقترحا لتواريخ محددة، وسيعقد خلال أيام اجتماعا آخر مع لجنة الانتخابات المركزية، يسبق إصدار المراسيم، ثم يبدأ حوار بين الفصائل حول العملية الانتخابية.

وتأتي هذه التطورات بعد أسبوع من تغيير حركة «حماس» موقفها، والموافقة على إجراء الانتخابات الثلاثة (التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني لمنظمة التحرير)، بالتوالي، بعدما كانت تصر على إجرائها بالتزامن. وكان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، قد وجّه رسالة بهذا الشأن إلى الرئيس محمود عباس، وقالت «حماس» إنها قررت ذلك استجابة لتدخلات 4 دول (مصر وقطر وتركيا وروسيا)، ولتلقيها ضمانات من هذه البلدان بإجراء الانتخابات الثلاثة بالتتابع في غضون 6 أشهر، والإشراف عليها لضمان نزاهتها.

يذكر أن حركة «فتح» اتفقت مع «حماس» في إسطنبول، في سبتمبر الماضي، على إجراء انتخابات متدرجة تبدأ بالتشريعية ثم الرئاسية والمجلس الوطني لمنظمة التحرير في غضون 6 أشهر، وجاء الاتفاق على وقع قطع السلطة العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، قبل أن يختلف الطرفان، وتطلب «حماس» انتخابات متزامنة وليست متدرجة، وترفض «فتح» ذلك.

ويعتقد مراقبون أن موقف «حماس» الجديد واستعدادات السلطة لإجراء انتخابات، يهدفان إلى تجديد الشرعيات في ظل مرحلة جديدة في المنطقة.

وإذا ما أصدر عباس مرسومه، فستحتاج لجنة الانتخابات المركزية إلى 110 أيام، من أجل إنهاء المرحلة الأولى من هذه الانتخابات؛ وهي انتخابات التشريعي. ومن المتوقع أن يشمل المرسوم تحديد يوم انتخابات التشريعي، وموعد انتخابات الرئاسة، وأيضاً انتخابات المجلس الوطني.

وسيكون مرسوم الانتخابات ومرجعيته، بعد إصداره، على طاولة الأمناء العامين الذين سيدعوهم عباس إلى اجتماع لمناقشته، كما أنهم سيناقشون مسألة إجراء الانتخابات في القدس. وتجاهلت إسرائيل طلباً فلسطينياً من أجل إجراء الانتخابات في القدس، وفي يناير من العام الماضي، قال عباس: «من دون أن تجري هذه الانتخابات في قلب القدس لأهل القدس، أقول لكم بصراحة: لا نستطيع أن نجري انتخابات». وتراهن السلطة على أن تغيير الإدارة الأميركية قد يشكل ضغطاً مضاعفاً على إسرائيل من أجل السماح بإجراء الانتخابات في القدس.

إثيوبيا تجدد الدعوة للحوار مع السودان بشأن الحدود

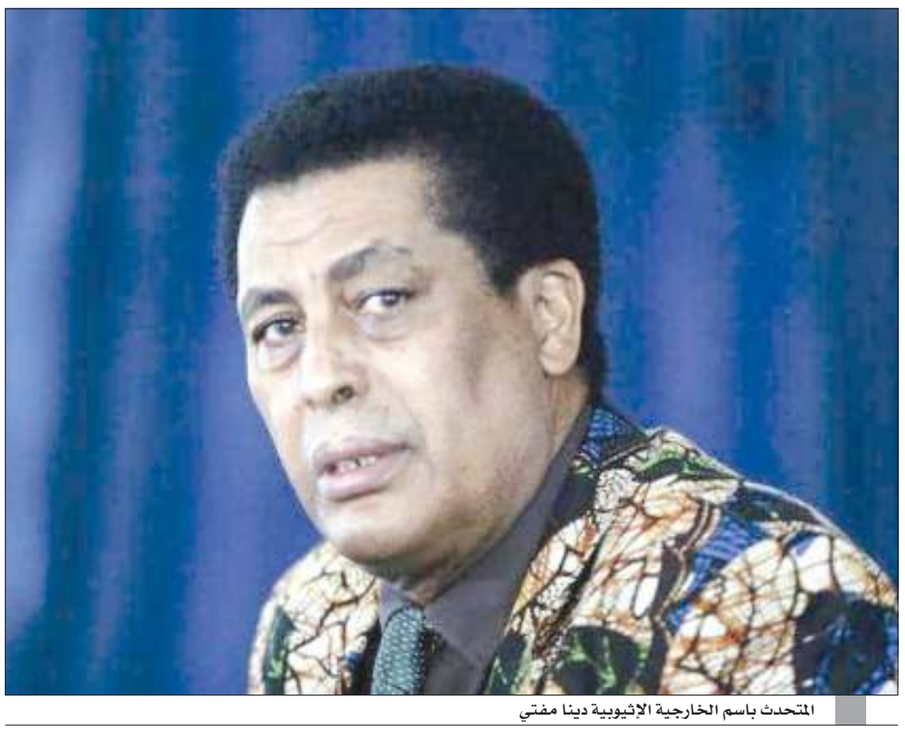
المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية دينا مفتي

أديس أبابا – «وكالات»: جددت إثيوبيا، أمس، تأكيد موقفها بضرورة الجلوس والتفاوض مع الجانب السوداني لنزع فتيل التوتر على الحدود بين البلدين.

وصرح المتحدث باسم الخارجية، دينا مفتي قائلا «ما زلنا نجدد تأكيدنا في الجلوس والتفاوض والحوار حول الحدود مع السودان بالرغم من رصدنا لتحركات من الجيش السوداني داخل العمق الإثيوبي.»

وقال المسؤول الإثيوبي في مؤتمر صحفي إن بلاده «تبنت التهدئة في الخلاف مع السودان، لكن يجب الا يعتبر صمتنا خوفا».

وكانت وسائط إعلام سودانية قد أفادت بمقتل 6 أشخاص في هجوم لقوات إثيوبية على منطقة بالقرب من منطقة الفشقة الحدودية.

وذكر موقع «سودان تربيون» نقلا عن مصادر أن «الهجوم وقع أثناء عمليات حصاد الذرة بالشريط الحدودي، ما أدى إلى تدخل الجيش السوداني وتمشيط المنطقة وملاحقة القوات الإثيوبية».

وتقع منطقة الفشقة على الحدود الشرقية السودانية مع إثيوبيا، وتتميز بأراضيها الخصبة، حيث تتكرر هناك الحوادث مع المزارعين الإثيوبيين الذين يزرعون أراضي يؤكد السودان إنها داخل حدوده.

وكان السودان قد أعلن قبل أيام أن قواته العسكرية بسطت سيطرتها على كل الأراضي السودانية الواقعة في المنطقة الحدودية التي يقطنها مزارعون إثيوبيون، وذلك بعد أسابيع من الاشتباكات.

ومع اشتعال الصراع بين السلطات الاتحادية الاثيوبية وإقليم تيغراي، نزح آلاف اللاجئين هربا من الحرب، مما تسبب في أزمة إنسانية كبيرة في السودان ولا سيما ولاية القضارف.